

## أولاً : النظام السياسى فى مصر القديمة

يخطئ من يظن أن مصر القديمة كانت خلواً من فكر سياسى ناضج يتوازى مع ذلك النظام السياسى المستقر والنظام الاجتماعى والأخلاقى الأمتل الذى عرفه المصريون منذ ما قبل الألف الثالثة قبل الميلاد .

لقد قر فى الأذهان أن مصر القديمة كان يحكمها ملوك آلهة أو أبناء آلهة ، وأنهم كانوا يحكمون بمقتضى هذه السلطة الإلهية التى خولوها لأنفسهم واقتنع بها الرعايا وآمنوا بها !! لكن الحقيقة التى كشف عنها المؤرخون من أمثال ديودور قديماً وفلنדרز بترى حديثاً تؤكد " أن نظرية الحق الإلهى للملك كانت مقيدة تقييداً كبيراً بالنسبة لملوك مصر القديمة " (١) .

إن الحقائق التى تتكشف أمامنا عبر قراءة الوثائق والوصايا والنقوش القديمة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المصرى القديم قد بلغ وعيه السياسى حداً من النضج ربما نحسده عليه اليوم ونحن فى أواخر القرن العشرين الميلادى !

---

ويكفي أن نشير هنا باختصار إلى أن النظام السياسي المصري قد عرف صورة من الصور الناضجة للتقسيم الإداري ، فضلاً عن أنه عرف تعدد السلطات، كما عرف صورة أولية من صور ما نسميه اليوم نظام الفصل بين هذه السلطات .

إن السلطة الحكومية في مصر كانت تتكون من " الملك " و"الوزير " و" موظفو البلاط " و " الإدارات المحلية " و " الحكم الذاتي في الريف " . وهذا التدرج في السلطة التنفيذية كان قائماً على أساس مركزية القرار ولامركزية التنفيذ ؛ فقد كانت سلطة الملك تتلخص في التنظيم العام لأمر الدولة وإنجاز المشروعات العامة والهيمنة على شؤون العلاقات الخارجية حيث كان عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية حقاً من حقوق الملك ، وكذلك كان عليه أن يعين كبار الموظفين وخاصة الوزير . كما كان عليه أن يتفقد الأشغال العامة وسير العمل في الإدارات المختلفة ، كما كان هو القائد الأعلى للجيش وإليه تنسب انتصاراته لأنه في معظم الأحوال كان يقود جيشه بنفسه، فهكذا فعل تحتمس الثالث ورمسيس الثاني (٢) .

أما سلطة الوزير فكانت تتلخص فى أنه يمثل الأداة المنفذة لكافة الشؤون الإدارية فى الدولة والتي تدخل ضمن اختصاصات الملك باستثناء الناحية الدينية . وتشير وثيقة تاريخية ترجع إلى عهد الأسرة الثانية عشرة دونت على جدار معبد الوزير " رخميرع " إلى ولجبات الوزير ومهامه . وقد جاء فى هذه الوثيقة أن من مهام الوزير :

- (١) تنظيم شؤون الإدارة العامة .
- (٢) تعيين أربعة مفررين ومفتشين لموافاة الوزير ثلاث مرات فى السنة بأحوال المقاطعات الواقعة ضمن اختصاص كل منهم مع تقديم الوثائق والتفتيش على القائمين بمراجعة الحسابات وضبطها.
- (٣) تسلم التقارير الواردة من مفتشى الأقاليم وكذلك قوائم الإحصاءات التى فى حوزتهم .
- (٤) النظر فى الشؤون الخاصة بحدود المقاطعات وتحديد الأراضى والفيضان والترع وإصدار التعليمات الخاصة بالمحصول التالى وقطع الأشجار وتنظيم تحصيل المتأخرات من الضرائب ،

---

والنظر فى مظالم الحكام المحليين وحوادث السطو والسرقه فىى الأقاليم والمنازعات المختلفة .

(٥) الإنابة عن الملك فى إذاعة الرسائل الملكية إلى شتى المقاطعات وإرسال البلاغات والأوامر الملكية إلى الجهات المختلفة والإشراف على رجال الحرس الملكى وعلى تنظيم البعثات الملكية.

(٦) ترقية القضاة وتعيين حارسى المحكمة ، كما كان من واجباته تنظيم الملاحة فى نهر النيل .

(٧) الإشراف على سير السفن والبضائع ومراجعة أعمال مرشدى السفن وموجهيها (٣) .

والجدير بالذكر أنه منذ عصر الأسرة الثامنة عشرة وما بعدها أصبح هناك وزيران ، وزير الشمال ويختص بشئون الدلتا ومصر الوسطى ، ووزير الجنوب واتخذ مقره مدينة طيبة . فضلاً عن أنه تقرر تعيين حاكم له سلطات مماثلة على إقليم النوبة وأثيوبيا وكان يطلق عليه الابن الملكى فى كوش (٤) .

أما موظفو البلاط الملكي فكان كبيرهم هو رئيس البلاط الملكي الذي كان من الضروري أن يتمتع بعراقة الحسب والنسب ويختار لمهافته وشدة بأسه وقوة مراسه ومواهبه الفذة فى القيادة والتوجيه لضمان استتباب الأمن والحفاظ على النظام . وقد كان رجال الحاشية بعد ذلك عديدين فمنهم مخابراته السرية ومنهم المعلمون الخصوصيون ، ومنهم المبعوثون الخاصون ، ومنهم الأتباع الذين يرافقونه فى رحلاته ، ومنهم حامل أختامه ورسوله الخاص وكاتبه الخاص والمشرف على شئون الديوان الملكي وملاحظ الحقائق ورئيس المهندسين المعماريين الذى كان يوكل إليه تصميمات بناء الأهرام والمعابد . . . الخ وباختصار كانت حاشية الملك تتسع لتشمل كل من يقوم للملك بأى عمل سواء كان مترجماً أم صائغاً أم رئيساً للإسطبل أم محاسباً أم سائقاً أم حاملاً للأقواس أم عازفاً أو مغنياً .

ويأتى بعد ذلك رؤساء الحكومات المحلية الذين يطلق عليهم حكام المقاطعات الذين كانوا يعاونون للحكومة المركزية إذ لم تكن " هناك قط مركزية قوية " (٥) .

---

وإذ ذلك فقد كانت الإدارة المحلية تقوم بكافة الشؤون الإدارية للمقاطعة التي تحكمها ويولى حاكم المقاطعة مندوباً عنه فى كل قسم من أقسامها وكان هؤلاء يقومون بما يقوم به الآن مأمورو المراكز ويقدمون تقاريرهم للوزير مباشرة . وكان فى ذلك بعض الحد من سلطات حاكم المقاطعة (١) .

أما إدارات شؤون الأقسام الريفية فكان يعهد بها إلى بعض أعيان تلك المناطق ويسمون سارو Saro أى الرؤساء وإن لم يكونوا من الموظفين الحكوميين حيث كان من مهمتهم إصدار الأوامر والتعليمات بعد التصديق عليها من " مدير الجنوب " ويقوم بتنفيذها الموظفون الحكوميون ، كما كان من مهمتهم أيضاً جمع الضرائب المحلية (٢) .

أما السلطة الثانية التي كان لها أهميتها واستقلالها النسبى عن السلطة الحكومية فقد كانت السلطة القضائية . وقد كان قاضى القضاة يمثل أهم رجل فى الدولة بعد الوزير وكان يحمل لقب قاض (سابق) محكمة العدل (زادو) .

وتشير بعض الوثائق إلى وجود محكمتين ، إحداهما فى الجنوب وكانت تتألف من مجلس الثلاثين الذى يقوم أعضاؤه باختيار رئيس المحكمة من بينهم وكانوا يلقبون بالقضاة للعظام (أور) ، ومحكمة الشمال حيث كان مجلس القضاء يتألف من ست دوائر تعقد فى " أثيت تاوى " وهى المدينة التى أنشأها أمنحات الأول مؤسس الأسرة الثانية عشرة لتكون عاصمة لملكه .

ولقد كانت إجراءات المحاكمة تتضمن فى جميع الأحوال أن يتقدم المدعى بعريضة دعوى مكتوبة إلى المحكمة ، ثم يتقدم المدعى عليه بتقديم رد مكتوب عليها ، ويتبادل الطرفان تقديم المذكرات والردود . وفى ضوء ذلك يفصل القاضى فى القضية . ولم يقتصر الأمر على هاتين المحكمتين المركزيتين فى الشمال والجنوب ، بل كانت هناك محاكم محلية فى كل مدينة يرأسها أحد القضاة (٧) .

وقد كشفت بعض الوثائق عن مدى استقلال القضاء فى مصر القديمة حيث كانت المحاكمات تسير بدقة طبقاً للإجراءات القانونية وبدون حضور الملك ، وفى محاكمات الأسرة السادسة والأسرة العشرين تروى الوثائق أن رجال الحاشية قد دبروا بزعامة زوجة

الملك مؤامرات لقلب نظام الحكم بعد قتل الفرعون الجالس على العرش ؛ ففي عهد الأسرة السادسة دبرت زوجة الملك وكانت تدعى "أمتس" مؤامرة لقتل زوجها " بيبى " الأول وفشلت المؤامرة وأصدر الملك أمره بتشكيل محكمة لمحاكمتها ، وفيل فى سبب إقدام الملكة على هذه المؤامرة غيرتها من زواج الملك بأمرتين غيرها . وفى عهد الأسرة العشرين دبرت إحدى نساء الحريم الملكى وتدعى " تى " مؤامرة لقتل الملك رمسيس الثالث والاستيلاء على الحكم لتمكين ابنها " بنتاورع " من اعتلاء العرش وقد كشفت هذه المؤامرة أيضاً وأمر الملك بتشكيل محكمة لمحاكمة زوجته والمتآمرين معها (٨) .

ولقد أشار المؤرخ ديودور الذى زار مصر فى عام ٥٩ قبل الميلاد إلى المحاكمة الأولى قائلاً : " إنه قد تولى هذه المحاكمة أحد القضاة واشترك معه قاض ثان فى تحرير التقرير . وقد تم هذا دون أن يشترك الملك فى الأمر أو يتدخل فى سير القضية " (٩) .

واستدل ديودور من ذلك على أن الملك المصرى القديم " لم يكن ليستطيع أن يقوم بأى عمل أو يدين شخصاً أو يعاقب آخر لمجرد نزعة شخصية أو بقصد التشفى والانتقام أو لأى دافع آخر لا

---

يتفق وروح العدالة بل كان مقيد التصرف فى كل حالة وفق ما تنص عليه القوانين (١٠) .

وقد علق د. عبد القادر حمزة على هاتين المحاکمتين فى هاتين الحادثتين التاريخيتين الشهيرتين بقوله " فى هذين الحادثين لم يندفع المالكان بالغضب فبيعنا بالمتآمرين إلى الإعدام بلا تحقيق ولا محاكمة. لقد شرع المتآمرون فى اغتيال رمسيس الثالث ومع ذلك لم يفعل غير أن أحالهم إلى التحقيق والمحاكمة ، وقد قال للقضاة إنه لا يعرف شيئاً مما دبروه ضده ، أى أنه يمتنع من أن يشير عليهم برأى أو عمل ويترك لهم أن يتبينوا الجريمة ونصيب كل مجرم فيها حتى إذا فرغوا من ذلك أنزلوا العقاب بكل ما يستحقه من غير أن يراجعوه وهو فى هذا كله يحظرهم من أن يعاقبوا بغير حق . والذين قرأوا بعض الشيء من تاريخ الأمم يعرفون أن كثيراً من الملوك فى الشرق والغرب كانوا إذا غضبوا على أمير أو وزير أو عظيم دفعوا به إلى سيف السيف أو إلى السجن يدخل عليه فيه من يقتله بلا تحقيق ولا محاكمة ! . إن ما فعله بيبى الأول منذ خمسة آلاف سنة ، وفعله رمسيس الثالث منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة يدل على تمسك

---

بالعدل كانت مصر وحدها هي التي تعرفه في تلك العصور القديمة .  
.. ولسنا نزعم أن جميع ملوك مصر كانوا يفعلون مثلما فعل بيبي  
الأول ورمسيس الثالث ولكننا نزعم أن هذين الملكين لم يفعلوا  
فعلاه وبين أحدهما والثاني أكثر من ألف سنة إلا وقد عرفنا أن حب  
العدل كان من أقوى الفضائل عند الأمة المصرية القديمة \* (١١) .  
ولعلنا نضيف إلى تعليق د. حمزة أن هاتين الحادتين  
التاريخيتين تدلان على احترام الجميع للقانون وتقديسهم لضرورة أن  
تأخذ العدالة مجراها الطبيعي وكل ذلك يدل دلالة واضحة على مدى  
نضج الوعي السياسي للإنسان المصري القديم .